

# مناخ الإستثمار بالسودان لماذا الإستثمار في السودان

من العوامل الرئيسية التي تميز مناخ الاستثمار في السودان وتمثل عنصر جذب للمستثمرين مايلي :

## ١. موقع السودان الاستراتيجي :

والذي يمثل مدخل للقاره الإفريقيه من الجهة الشرقيه ، وتجاوره تسعه دول افريقيه يمثل السودان منفذاً بحرياً لعدد منها . يطل الموقع على البحر الاحمر ممايجعل السودان يتوسط الاسواق العالميه فى الشرق الاوسط والشرق الاقصى فى اسيا واوربا والولايات المتحدة واستقبال السفن العابره للبحر الأحمر عبر قناة السويس . يرتبط السودان مع دول الجوار بطرق جويه وبريه ، ويرتبط مع بعضها الاخر بالملاحة البحرية والنقل النهري ايضاً .

## ٢. الموارد والامكانيات الطبيعية التي يزخر بها السودان :

ويشمل ذلك الاراضى الزراعيه وموارد المياه العذبة من مصادر متعدده كالأنتهار والامطار والمياه الجوفيه اضافه الى الغابات والمراعى والثروه الحيوانيه والثروات المعدنيه التى تشمل الذهب وبعض المعادن النفيسة والثروة البترولييه . ويتميز السودان بوفرة المواد الخام لمعظم الصناعات، كذلك يتميز بوفرة الموارد البشريه التى تتمثل فى العماله الفنيه والمدربه وباجور تقل كثيراً عن الدول الاخرى.

## ٣.البنيات الاساسيه والمرافق الخدميه :

- وجود بنيه اساسيه ومرافق خدميه قابله للتحديث والتطوير فى ظل سياسات الحكومه الجاده
- تعزيز بيئه الإستثمار ومواكبة النهضه المرتقبه بعد اكتشاف النفط واحلال السلام بالسودان ،ومن بينها مشروعات الطرق والسكك الحديديه والموانى البحرية والجويه والدوليه ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقيه المياه وشبكة المجرى وغيرها
- لاتجاه لتعزيز اوضاع المدن الصناعيه الحاليه وانشاء مدن صناعيه جديده مزوده بكافه الخدمات و المرافق اللازمه للمستثمرين
- جود مناطق حره بمدينتى سواكن والجبلى ومنح المستثمرين فيهما العديد من المزايا التشجيعيه
- وجود قطاع مصرفى ، وقطاع تأمين ، وخدمات المراجعة والاستشارات الماليه والقانونيه والفنيه.

- جود مرافق تعليميه وصحيه ذات مستوى متقدم تساهم فى توفير الخدمات المناسبه للمواطنين  
والاجانب.

- جود قطاع تشييد وبناء متقدم ساهم في وجود ووفره فى المساكن والمكاتب التى تفى باحتياجات  
المستثمرين.

## ٤.الاستقرار السياسى والذى يتمثل فى نظام الحكم الفدرالى، الذى يقسم البلاد الى ثلاثه مستويات (اتحادى/ ولائى /محلى ) ويمنح فرصة المشاركة لكافة المواطنين.

- تدار البلاد بواسطة حكومه مركزيه تقيم فى الخرطوم العاصمه القوميه .
- تنقسم البلاد الى ستة وعشرون ولايه لكل ولايه حكومتها .
- تسعى الحكومه جاده لحل مشكله جنوب السودان وصولا لأمن واستقرار شامل فى الولايات الجنوبيه  
وكل الوطن .
- كما يتميز السودان بقضاء مستقل وقادر على حسم النزاعات . وتمتاز أجهزة العداله السودانيه  
والتشريعات بعدم التفرقه بين المواطن السودانى والأجبنى .

## ٥. السياسات الاقصاديه والتى شملت :

- تحرير الإقتصاد.
- تطوير سوق الأوراق الماليه.
- هيكله الاقصاد (خصصه المنشآت العامه ، وإلغاء احتكار الدوله لبعض المجالات الإنتاجيه  
والخدميه )
- تحديث قوانين ولوائح تشجيع الاستثمار.
- وضع قانون استثمار مرن تتوفر به كافة الامتيازات المشجعه للمستثمرين وتشمل الاتى :
- الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركيه للتجهيزات الراسماليه.

- حرية حركة راس المال.
- حرية تحويل ارباح المشروع.
- تبسيط اجراءات الاستثمار عبر النافذه الموحدہ one stop-shop.
- منح المشروعات اعفاءات من ضريبة ارباح الاعمال تتراوح ما بين خمسة الى عشره سنوات للمشروعات الاستثماريه.
- منح اعفاءات جمركيه كامله للمشروعات الاستراتيجيه وغير الاستراتيجيه على التجهيزات الرأسماليه .
- يمنح المشروع الاستراتيجى الارض اللازمه مجانا .
- يمنح المشروع غير الاستراتيجى الارض بالسعر التشجيعى .
- للمستثمر حرية العمل بمفرده دون اشتراط شريك سودانى .

## وفر القانون للمستثمر الضمانات الأساسية التالية :

- عدم التامم او المصادره او نزع الملكيه الابالقانون ومقابل تعويض عادل.
- عدم الحجز على الأموال المستثمره أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض حراسه عليها إلا بأمر قضائي.
- للمستثمر الحق في إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع او تصفيته.
- تحويل الأرباح وتكلفة التمويل بالعمله التي استورد بها في تاريخ الاستحقاق (بعد سداد الالتزامات المستحقه قانونا).
- يتم قيد المشروع في سجل المصدرين والمستوردين تلقائيا .

## حجم السوق :

يتميز السودان بسوق استهلاكيه محليه تضم ٣٣ مليون مستهلك ويتسع هذا السوق بتعامل السودان التجارى مع دول الجوار، خاصه بعد التوقيع على الاتفاقيات التجاربه مع هذه الدول ليصبح حجم السوق

الفعلى زهاء ٤٠٠ مليون مستهلك.

## الاتفاقيات الاقليميه والدوليه :

لتعزيز مناخ الاستثمار عقدت الحكومه السودانيه اتفاقيات اقليميه ودوليه بهدف تشجيع الاستثمار وزيادة حجم التبادل التجارى مع هذه الدول :

- عقد عدد من الاتفاقيات مع دول الجوار في مجال التجارة البنيه والبرتوكولات التجاربه .

- انضمام السودان لمنظمة الكوميسا.

- سعى السودان للانضمام الى منظمة التجارة الدوليه .

- يسعى السودان الى الانضمام الى منظمة التجاره الحره العربيه فى عام ٢٠٠٧م.

- قام السودان بتعزيز علاقات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية المهتمه بشؤون الاستثمار.

## القطاع الخاص :

يتمتع القطاع الخاص فى السودان باحترام واهتمام الدولة مما كفل له الحرية الكاملة فى ممارسة

النشاط الإقتصادى فى كافة قطاعاته فى الزراعة والصناعة والتجارة والمجالات الخدمية . وهو قطاع

مؤهل وراغب فى المشاركة فى مشروعات التنمية المختلفة . وللقطاع الخاص تنظيماته الإدارية

المتثلة فى إتحاد أصحاب العمل ، وغرف التجارة والصناعة السودانية والتي تبذل مجهوداً كبيراً لدعم

وتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهماته فى مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي يشهدها

السودان . وتقوم الغرف التجارية والصناعية بتوفير المعلومات للمستثمرين وإطلاعهم على الأنظمة

والقوانين والإجراءات ، وتمكينهم من التعرف على الفرص الإستثمارية المتاحة .

ووفقاً لسياسات الدولة تجاه هذا القطاع فسوف يتم الاعتماد عليه بنسبة ٧٥% لاحداث التنمية الاقتصادية بالبلاد.

# مناخ الإستثمار بالسودان

ضمن الجهود المبذولة لتشجيع حركة الاستثمار الاجنبي، قامت الحكومة بإنشاء مناطق حرة بالسودان ومنها :

١. منطقة سواكن.

٢. منطقة الجبلى.

## قانون المناطق والأسواق الحرة المحدودة لعام ١٩٩٤م

يمثل هذا القانون الاطار التشريعى لإنشاء وعمل المناطق والأسواق الحرة بالسودان ، كما تمثل اللائحة المنبثقة من هذا القانون الاطار التنظيمى لعمل وإدارة المناطق الأسواق الحرة بالسودان .

مزايا الاستثمار فى المناطق الحرة :

تتمثل فى المادة (٩) الخاصة بالإعفاءات والامتيازات :

وتقرأ كالآتى :

تتمتع مشاريع الاستثمارات الصناعية والتجارية والخدمية التى يتم التصديق بإقامتها داخل المنطقه الحره بالإعفاءات والامتيازات التاليه:

أ/ إعفاء أرباح المشروع من ضريبة أرباح الأعمال لمدة خمسة عشر سنة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى وفقا لما يحدده الوزير المختص وذلك ابتداءً من سنة التقدير التى تلى بداية الانتاج أو مزاولة النشاط الاستثمارى بحسب الحال .

ب/ إعفاء مرتبات ومخصصات العاملين غير السودانين ممن يعملون بالمشاريع التى تقام داخل المنطقة الحرة من ضريبة الدخل الشخصى .

ج/ إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلى من سائر الرسوم الجمركية والضرائب المترتبة عليها باستثناء رسوم الخدمات والتكاليف التى يفرضها مجلس ادارة الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحره.

د/ إعفاء المنشآت العقارية التي تقوم في المنطقة الحرة من كافة الرسوم والضرائب والعوائد.

هـ/ السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة والأرباح الناشئة عنه الى خارج جمهورية السودان وذلك عن طريق مصرف مرخص له داخل المنطقة الحرة .

و/ إعفاء منتجات المشاريع الصناعية المقامه في المنطقة الحرة من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد والتكاليف والنققات المحلية الداخلة في صنعها على أن تقدر القيمة من قبل لجنة تشكل لهذا الغرض من مجلس ادارة الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة.

الضمانات :المادة (١٠) :-

"لايجوز تامين المال المستثمر في المنطقة الحرة أو مصادرته أو الاستيلاء أو فرض حراسة عليه" .

البضائع العابرة : المادة (١٥) :-

"مع مراعات الاتفاقيات الملزمة لجمهورية السودان يجوز تخزين البضائع العابرة (ترانزيت) عبر جمهورية السودان في المناطق الحرة بإشراف سلطات الجمارك عند مداخل ومخارج المنطقة الحرة "

الأجرة : المادة (١٦) :-

"على الرغم من احكام أى قانون اخر، يكون للشركة الحق في أن تؤجر منشاتها أو

عقاراتها بالشروط التي تتفق هي عليها مع الاخرين" .

## قانون الشركات التجارية

تتم اجراءات تسجيل الشركات العاملة في السودان عند المسجل التجارى بواسطة ممثل الشركة أومحامى أومكتب استشارى .

- قانون الشركات لعام ١٩٢٥م والذي تم اجراء كثير من التعديلات عليه خلال السنوات الماضية يمثل الاطار التشريعى لعمل الشركات فى السودان . ويمنح هذا القانون حقوق متساوية للشركات الأجنبية والوطنية .

كما تصنف الشركات فى السودان ،شركات عامة ،شركات خاصة ، والشركات المتعددة الشركاء ،شركات الامتياز الخاصة ،والشركات ذات رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية (المشتركة).